

إخوان الجزائر يفقدون التوازن على رمال السياسة المتحركة

جبهة العدالة والتنمية تلتحق بالمعارضين للدستور

أي أجندة للمعارضين له، الأمر الذي يعد أول ميلان لكفة أنصار السلطة.

ولا يزال التوتر قائماً بين رئاسة الجمهورية وبين قيادة أكبر الأحزاب الإخوانية في البلاد، على خلفية التعيين الغامض للقيادي في حركة "حسن" الهاشمي جعوب، في منصب وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث تصاعد التلاسن بين الطرفين بشكل غير مسبوق، ولو أن فرضية الصفقة السياسية بين الطرفين تبقى قائمة. وتضمنت التقاليد السياسية لتيار الإخوان الجزائري سوابق ماضية، تكرر عقد الزعامة والبرامجة وحتى المصالح الضيقة، فإذا نفت حركة حماس أي تشاور بينها وبين المعني، أو بينها وبين السلطة بشأن تعيين الرجل في المنصب الجديد، واعتبرته مناوراً لإرباكها بعد تبني خيار التصويت بـ"لا" على الدستور، فإن نفس الموقف تقريبا صدر من تحالف كتلة النهضة والعدالة والبناء، لما تم تعيين أحد أعضائها بدعم من القيادة العسكرية في منصب رئيس الغرفة البرلمانية الأولى (المجلس الشعبي الوطني) في يوليو 2019، ويتعلق الأمر بالنائب سليمان شنين، خلفاً لرئيسه السابق المنحدر من جبهة التحرير الوطني معاذ بوشارب.

الموقف المعارض لجبهة العدالة والتنمية، محاولة لاستباق تطورات منتظرة، خاصة وأن انتخابات تشريعية مبكرة على الأبواب

ولم يستبعد متابعون للشأن الجزائري، أن يكون الموقف المعارض لجبهة العدالة والتنمية، محاولة من عبدالله جاب الله، لاستباق تطورات منتظرة في قادم الأيام، خاصة وأن انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة على الأبواب، وأن الرجل لا يريد ترك مسافة طويلة بينه وبين خصومه في التيار الإخواني وبينه وبين السلطة.

ويتنظر هؤلاء ارتدادات قوية في صفوف التيار، بعد الانشقاق الذي أحدثه انخياز أحد أكبر القيايدين في حرس لصالح السلطة، مقابل شغل منصب وزير في حكومة عبد العزيز جراد. كما تكون حركة البناء في وضع الذي يقضم أظافره ندما وخجلا، بعدما خرجت خاسرة في معركة التوازنات الأخيرة بين الإخوان والسلطة، فرغم مشاركة رئيسها عبدالقادر بن قريبة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ومساهمته في شرعنة الاستحقاق الذي رفضه الشارع الجزائري، وتحوله خلال الأشهر الماضية إلى حليف للسلطة وقرر التصويت بـ"نعم" على الدستور، إلا أنه بقي بعيدا عن بواكير الكعكة السياسية، وفي تصريح جديد، قال عبدالرزاق مقري، السبت، تعليقا على تعيين رفيقه الهاشمي جعوب، الذي تقرر تجميد عضويته في حرس، وعرض ملفه على لجنة الانضباط لاحقا، إن "الحركة لا تتدخل على الجزائر بالكفاءات ولا بالبرامج ولكنها ترفض التهافت على المصالح الشخصية". وأضاف "إن العمل السياسي ليس صراعا على المنافع الشخصية وتهافتا على خدمة الإنسان لنفسه وعائلته على حساب البلد، وإن حرس ترفض أي عمل سياسي انتهزي يقوم على التناقص على خدمة الذات".



إخوان الجزائر يتدافعون على أعتاب السلطة

صابر بليدي

الجزائر - تسارعت وتيرة تدافع الإخوان على أعتاب السلطة، من أجل ترك بصماتهم على مسار الدستور الجديد. فرغم أن موقفهم يعارض المشروع، إلا أن مجرد الذهاب إلى صناديق الاقتراع يبقى اعترافا وانخراطا في المسعى، وهي الخطوة التي يريد من خلالها الإسلاميون استعراض قوتهم على السلطة في قادم الاستحقاقات. وأعلن الجناح الثاني في تيار الإخوان الجزائري، معارضة للدستور المقرر عرضه على الاستفتاء الشعبي في مطلع نوفمبر القادم، ودعا أنصاره وقواعده الشعبية إلى التصويت عليه بـ"لا"، ملتحقا بذلك بالجناح الأول، في خطوة تترجم تدافعا لتكريس خط ثالث لا هو متحالف مع السلطة ولا هو مقاطع لها.

وأورد بيان جبهة العدالة والتنمية الذي توج اجتماع مجلس شورى الحزب، بأنه "تقرر معارضة الدستور في الاستفتاء القادم والذهاب إلى صناديق الاقتراع للتصويت بـ"لا"، وهو القرار الذي تطابق مع موقف حركة مجتمع السلم، ليكون بذلك التيار الإخواني وبعض الإسلاميين والمحافظين غير المؤثرين حزبا، ممثلين لتيار المعارض. وبرر الجناح الثاني في تيار الإخوان الجزائري، موقفه بما أسماه "المخاطر التي يتخونها الدستور الجديد على الوحدة والهوية الوطنية، فضلا عن إخضاعه المريب لإرادة التشريعات الدولية، دون مراعاة الخصوصيات الروحية والحضارية للمجتمع الجزائري".

وكان رئيس جبهة العدالة والتنمية عبدالله جاب الله، قد صرح في وقت سابق، بأن "حركته رفضت المشاركة في عملية النقاش والإثراء، لأن السلطة لم تلب طلبها في مراجعة تركيبة اللجنة بسبب الخلفية الأيديولوجية لأعضائها، وأن الوثيقة النهائية تضمنت مخاطر حقيقية على هوية ووحدة الدولة والمجتمع".

وفيما كانت الأنظار تتوجه إلى موقف مقاطع لحزب جاب الله، قياسا بمواقفه الراديكالية تجاه السلطة، تفاعلا للرأي العام المحلي بقرار الذهاب للاستفتاء والتصويت بـ"لا"، يدعو أن سقوط المشروع يكون بالصناديق وليس بالمقاطعة.

ويبدو أن الدستور أعاد التصنيف التقليدي للمشهد السياسي في البلاد، بين سلطة تريد إنجاح مشروعها بكل الوسائل، مستعينة في ذلك بأذرعها الحزبية والأهلية والإعلامية وجهاز الإدارة والمؤسسات الرسمية، وبين معارضين راديكاليين يرفضون أي استحقاق أو مشروع للسلطة ويأت بتقدمهم التيار الديمقراطي العلماني إلى جانب فواعل الحراك الشعبي، وبينهما يقع التيار الإخواني وبعض الإسلاميين والمحافظين الذين يريدون صناعة خط سياسي ثالث، رغم أنهم يفتقدون للآليات والإمكانات البشرية واللوجيستية التي تكفل لهم متابعة ومراقبة تأمين أصواتهم في مكاتب الاقتراع.

وإذ تحشد السلطة كل الإمكانيات السياسية والبشرية لتزكية الدستور الجديد، وتنتهي اللجنة العليا المستقلة لتنظيم الانتخابات بشكل منحاخ لخدمة المشروع بما في ذلك توزيع وتنظيم الحملة الدعائية الشعبية والإعلامية على القوى المؤيدة، لم يرد في برنامج عملها

حسابات معقدة في الخلاف بين قيس سعيد وهشام المشيشي

رئيس الحكومة التونسية يستقوي على الرئيس بتحالف برلماني



انقطع حبل الود مبكرا

لتستعيد زمام المبادرة على الساحة السياسية بعد أن كادت أن تفقد مع سقوط حكومة إلياس الفخاخ والضعف التي كرسها مناوئوها في البرلمان في سياق المحاولات للإطاحة برئيسها راشد الغنوشي من رئاسة مجلس النواب.

وتستعد النهضة للإعلان عن جبهة برلمانية موسعة داعمة للمشيشي مكونة من حزب قلب تونس الذي يرأسه رجل الأعمال وقطب الإعلام نبيل القروي، (30 نائبا) واتلاف الكرامة الشعبي والإسلامي بقيادة سيف الدين مخلوف (19 نائبا) وعدد من المستقلين. ولكن هذه المبادرة ستقابلها تحركات للمعارضة حيث من المتوقع الإعلان عن كتلة معارض يضم الحزب الدستوري الحر برئاسة عبير موسى، وكتلا برلمانية أخرى على غرار كتلة الإصلاح الوطني ما ينذر بمواجهات ساخنة داخل البرلمان.

ويتشدد لطفى العماري على أن "هشام المشيشي هدية قدمها قيس سعيد للترويك الجديدة في البرلمان وبالتالي أصبحت لدينا حكومة مسببة بخلاف ما أعلن عنه في البداية.. المشيشي بعد أن فقد دعم سعيد لم يجد غير هذا الحزام البرماني الذي سيستغل ضعف رئيس الحكومة ليبتزعه ويفرض عليه شروطا على مستوى تعيينات سواء في الولاة (المحافظون) أو غيرهم".

وأوضح العماري في تصريح لـ"العرب" أن "قيس سعيد هذه المرة أمعن في إهانة المشيشي لأن سعيد رغم أنه رجل قانون إلا أنه يعتبر غير ديمقراطي.. يريد أن يستفرد بكل السلطات لذلك يخرج في كل مرة للتوسيين ليذكرهم أن لتونس رئيسا واحدا وهو قيس سعيد". ومعه تزايد الشكوك التي تخامر الرأي العام في تونس حول المواجهة بين رئيسهم ورئيس حكومتهم في وضع سياسي يتسم بالتوتر، إلى جانب تدهور الوضع الصحي مع استمرار تفشي فايروس كورونا، تطرح تساؤلات بشأن حدود المواجهة بين الطرفين.

وفي هذا الإطار، بشدد لطفى العماري على أن هناك انقساماً ضرب الحكومة التونسية حيث "هناك وزراء يعتبرون أن سعيد هو من كلهم وآخرون ملتزمون بتوجهات المشيشي". وأضاف العماري أن "هذه الوضعية جد معقدة حيث هناك ما لا يقل عن 7 وزراء داخل حكومة المشيشي يدينون بالولاء التام لرئاسة الجمهورية وهو ما يشكل حكومة مصفرة داخل الحكومة ما سيخفق الإجراء التي تعمل في إطارها الحكومة حيث هناك حالة تمرد داخلها". ومن جهة أخرى، يقف البرلمان التونسي الذي يتمتع بسلطات قوية هو الآخر حيث بإمكانه الإطاحة بالحكومة. واقتنصت حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا) صراع المشيشي وسعيد

قلب تونس. وفي نهاية سبتمبر الماضي، قرر رئيس الحكومة التونسية الرد بطريقة على الرئيس الذي "تلاعب" بمخرجات لقاؤه مع المشيشي ليجرب نفسه في موقع قوة وهو ينتقد خيارات رئيس الحكومة مستحضرا في ذلك خطابا ثوريا من شأنه أن يعيد البلاد إلى مربع التقسيم بين "ثوريين" و"أزلام النظام السابق".

وردا على طريقة إخراج الفيديو الذي انتقد فيه قيس سعيد المشيشي أصدر الأخير أوامر إلى وزرائه من أجل إبلاغه باي تواصل مع رئاسة الجمهورية منسيرا إلى ضرورة إعداد تقرير مفصل حول المواضيع التي يتم التطرق إليها خلال هذه الاتصالات.

وبالرغم من تشديده على أن هذا الإجراء يعود إلى حرصه على أن تكون سياسات الدولة متلائمة إلا أن اللهجة وطريقة اختيار هذه التوجهات تشرى بان القطيعة تقترب أكثر بين ساكن قرطاج والقصة. وأرجع الإعلامي لطفى العماري، أسباب هذا الصراع إلى النظام السياسي قائلاً "هذا النظام جعلنا نعيش أكثر من صراع منذ 2011 بين الرئيس ورئيس حكومتنا.. شهدنا صراعا بين المنصف المرزوقي الرئيس المؤقت ومهدي جمعة والمرزوقي وحمادي الجبالي والباجي قائد السبسي والحبیب الصيد ومن ثم مع يوسف الشاهد".

كشفت رفض الرئيس التونسي قيس سعيد، تعيين رموز النظام السابق في المناصب الحكومية عن خلافات حادة بينه وبين رئيس الحكومة هشام المشيشي الذي اختاره لهذا المنصب، ويتوقع متابعون علاقات متوترة بين الجانبين مع اختيار المشيشي الخروج مبكرا من عباءة الرئيس، واستقواه بتحالف برلماني قوي تقوده حركة النهضة دفاعا عن صلاحياته في مواجهة سعيد من جهة، واسترضاء للأحزاب حفاظا على حكومته من جهة ثانية.

صغير الحيدري

تونس - تغير إجراءات أقرها رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي في علاقته بالرئيس قيس سعيد، تساؤلات حول إذا ما كان الطرفان قد وصلا إلى قطيعة نهائية وصلات ذلك، حيث تردد على المسامح كثيرا فرضية الدخول في مواجهة شاملة بين الرئيس ووزرائه السابقة في وزارة الداخلية.

وتحت هذه الفرضية التساؤل عن الأسلحة التي يمتلكها كلا الطرفين في مواجهة الآخر حيث يسخر الدستور للرئيس إمكانية ترؤس اجتماعات الحكومة، وهي فرضية مطروحة بشدة من أجل محافظة قيس سعيد على ولاء الوزراء له.

في المقابل، يُرجح أن يذهب رئيس الحكومة إلى الأقمصى في مواجهته مع سعيد، الذي كان يأمل في أن يكون المشيشي رجله الطمع، وذلك من خلال إقالة وزراء وتغييرهم دون العودة إلى رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى إمكانية قطع حبل الود معه وتجاهل اللقاءات الأسبوعية التي لا يفرضها الدستور ولكنها تمثل فرصة للرئيس من أجل توجيه رئيس الحكومة.



لطفي العماري

الترويك الجديدة ستستغل ضعف المشيشي لابتزاز

وتأتي هذه التطورات عقب تجاذبات بين سعيد والمشيشي حيث تذرع الرئيس بتعيينات كان يعززم رئيس الحكومة إجرائها، وضمت مسؤولين في نظام الرئيس الأسبق والراحل زين العابدين بن علي، لمهاجمة المشيشي.

ويستغل المشيشي في صراعه مع سعيد بتحالف مع كتلة برلماني قوي تقوده حركة النهضة الإسلامية واتلاف الكرامة المقرب منها، إلى جانب حزب

محمد ماموني العلوي

الرباط - وقع المغرب والولايات المتحدة، الجمعة، اتفاقية تعاون عسكري لمدة 10 سنوات من شأنها أن تعزز العلاقات بين البلدين.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك عقده الوزير المغربي المكلف بإدارة الدفاع الوطني عبداللطيف لوذي وزير الخارجية ناصر بوريطة ووزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر، على هامش زيارة رسمية أجراها مؤخرا إسبر إلى الرباط. وقال بوريطة، خلال المؤتمر، إن الرباط وواشنطن وقعتا اتفاقية لتعزيز التعاون العسكري ضد التهديدات المشتركة تمتد بين عامي 2020 و2030. وقال إسبر قبل التوقيع على الاتفاق "إن أمتينا تعملان اليوم أكثر من أي وقت مضى بشكل وثيق لمواجهة تحديات سباق أمني معقد يشمل مكافحة الإرهاب وكل التهديدات الأخرى العابرة للحدود، فضلا عن عدم الاستقرار في المنطقة ومواضيع إستراتيجية أوسع". مشيرا إلى أن

توقيع اتفاق عسكري يعزز العلاقات المغربية - الأميركية

الأماني، حيث يحتضن المغرب كل سنة مناورات الأسد الأفريقي تحت إشراف القيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا (أفريكوم). وهي العملية التي الغيت هذه السنة جراء وباء كوفيد - 19.

من جهة ثانية، يسلم مراقبون الضوء على دور المغرب الناجع داخل الفضاء المتوسطي والذي أهله ليكون محط اهتمام أمريكي. ويشير الشرفاوي الروداني الخبير المغربي في الدراسات الجيوستراتيجية في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "الأهمية المغرب تكمن في بعده الأمني والسياسي بعدما أصبح له دور كبير في استقرار منطقة حوض البحر المتوسط، إلى جانب نجاح مقاربتة في ملفات الإرهاب والهجرة ذات الطابع الاستراتيجي بالنسبة إلى العواصم الأوروبية وأميركا". وفي هذا الإطار، أبرز عبداللطيف لوذي، الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني الالتزام الراسخ والإستراتيجية متعددة الأبعاد التي يعتمدها المغرب في مجال مكافحة الإرهاب والتدبير

خارطة الطريق العشرية (2020 - 2030) للتعاون في مجال الدفاع بين البلدين، تشكل أحد معالم للشراكة المغربية - الأميركية التي يعود تاريخها إلى أكثر من 100 عام. واعتبر وزير الخارجية المغربي من جهته أن "ورقة الطريق هذه تؤكد مجددا وبوضوح أن تحالفنا قوي وقائم ليدوم" في مواجهة "تحديات كبرى" مثل "الإرهاب والتشدد العنيف وكافة أشكال الانفصال".

والتقى المسؤول الأميركي أيضا المفتش العام للقوات المسلحة المغربية الجنرال عبدالفتاح الوراق والوزير المنتدب المكلف بالدفاع عبداللطيف لوذي. واقترح الأخير أن يشمل التعاون بين البلدين "النهوض بمشاريع مشتركة للاستثمار بالمغرب في قطاع صناعة الدفاع من أجل التحفيز على نقل التكنولوجيا"، بحسب بيان للقيادة العامة للقوات المسلحة المغربية. وتهدف الزيارة إلى تعزيز العلاقات المتينة أصلا بين البلدين في المجال